منحة الرؤوف المعطى

ببيان ضعف

وقوف الشيخ الهبطى

ويليه كتاب

الحجة المبينة

لصحة فهم عبارة المدونة

تأليف

عبد الله الصديق الغمارى

تأسست : ١٩٣٥

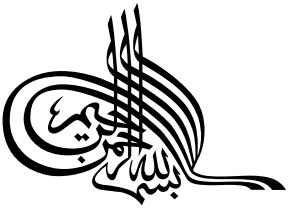

رقم الإيداع بدار الكتب
١٩٩٧ /٤٢٧١
الترقيم الدولى I.S.B.N
977-5437-25-3

جميع حقوق الطبع والتحقيق والشرح والتعليق والنشر والتوزيع والنقل والترجمة والاقتباس حسب قوانين النشر

خاصة بمكتبة القاهرة

لصاحبها: على يوسف سليمان وأولاده

١٢ شارع الصنادقية بالأزهر **ت : ٢٥٩٠٥٩٠٩**

١١ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر **ت : ٢٥١٤٧٥٨٠**

جوال : ٠١٢٢٧٥٠٩٤٢ / ٠١٠٠١٢٢٠١١٢

رمز بريدى ١١٥١١ الأزهر ـ القاهرة

tarekali5992@yahoo.com

جمهورية مصر العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذى أنزل كتابه هدى ورحمة، وجعله شفاء ونعمة، والصلاة والسلام على سيدنا محمد هادي الأمة ـ وكاشف الغمة، ورضوان الله على آله ذوي الرتب السنية، وشرف الهمة.

أما بعد:

فإن الوقوف، علم من علوم القرآن عنى به الصحابة، لتلقيهم إياه عن النبى ﷺ واعتنى به العلماء، فكتبوا فيه المؤلفات الكثيرة، مثل كتاب: (الوقف والابتداء) لابن الأنبارى، وأبى جعفر النحاس، والدانى، والزجاجى والعماني والسجاوندى والأشمونى وغيرهم.

روى البيهقى عن ابن عمر قال: لقد عشنا برهة من دهرنا وإن احدنا ليؤتى الإيمان قبل القرآن، وتنل السورة على محمد ﷺ فنتعلم حلالها وحرامها، وما ينبغى أن يوقف عنده منها، كما تتعلمون أنتم القرآن اليوم، ولقد رأينا اليوم رجالاً يؤتى أحدهم القرآن قبل الإيمان، فيقرأ ما بين فاتحته إلى خاتمته، ما يدرى أمره؟ ولا زجره، ولا ما ينبغى أن يوقف عنده، ورواه

أبو جعفر النحاس فى كتاب (الوقف) بإسناده، وعلق عليه بقوله: فهذا الحديث يدل على ا،هم كانوا يتعلمون الأوقاف كما يتعلمون القرآن، وقول ابن عمر: لقد عشنا برهة من دهرنا، يدل على أن ذلك إجماع من الصحابة ثابت.

وقال ابن الأنبارى : من تمام معرفة القرآن، معرفة الوقف والابتداء، وقال النكزاوي : باب الوقف عظيم القدر، جليل الخطر، لأنه لا يتأتى لأحد معرفة معنى القرآن، ولا استنباط الأدلة الشرعية منه إلا معرفة الفواصل.

وصرحوا بأنه لا يقوم بالوقف إلا عالم بالنحو والقراءات والتفسير والقصص، لكن الشيخ الهبطي الذى عمل الوقف، لم يقرأ هذه النصوص، ولم يكن يعرف علم العربية ولا شيئًا مما اشترطوه لصحة الوقف، بل أقدم على عملية الوقف بحسب ما ظهر له من غير مراعاة للقواعد، فكان كثير من وقوفه من قبيل الممنوع لأنه يفصل بين المبتدأ والخبر، وبين الفعل ومتعلقه، والفعل ونائبه، والمفعول، وحرف الجر، وغير ذلك مما نبينه فى هذه الرسالة بحول الله تعالى.

والعجب العجاب أن أهل المغرب استعملوا هذه الوقوف منذ وقت صاحبها ومنشئها إلى وقتنا هذا، لم يفكر عالم منهم ولا باحث أن يغير القبيح منها بالصحيح.

حتى ظن كثير من الناس فيهم مثقفون وأهل العلم: أن القرآن نزل بهذه الوقوف، بل قيل: أن الهبطى رأى وقوفه فى اللوح المحفوظ، ومنه أخذها !!

ولم يكن سكوت لمغاربة على هذه الوقوف، جهلاً بما فيها من فساد، حسبما أعتقد، ولكن كان سكوتهم إهمالاً واستهانة، لظنهم أن هذا موضوع هين، مع غلبة التقليد عليهم، وركونهم إلى ما ورثوه عمن مضى خطأ كان أو صوابًا، قبيحًا أو حسنًا، ولهم قاعدة يسوغون بها جمودهم على التقليد، وهى قولهم: خطأ مشهور خير من صواب مهجور.

وهذه الكلمة لا أصل ها فى الدين ولا فى العلم، بل هما يقدمان الصواب مطلقًا، ومن أظهر صوابًا مهجورًا كان له ثواب إظهاره، والعمل به.

ولما كان وقوف الهبطى بالصفة التى ذكرتها من المنكر الذى يجب تغييره، لأنها تلحق بكلام الله خطأ يتنزه عنه، وكان السكوت عن تغييرها إثمًا يعم أهل العلم جميعًا بالمغرب.

أردت أن أقوم بهذا الواجب عن نفسي وعنهم، بتأليف هذا الرسالة التى أبين فيها بحول الله، الوقوف القبيحة، وأنا أعلم إن أفرادًا من العامة وأشباههم، ستأخذهم الحمية للهبطى، على حساب كلام الله تعالى، فيرفعون عقيرتهم بذم

عملى هذا، غير مدركين ما فيه من تنزيه القرآن عن الخطأ واللحن، بل قد يتجرأ بعضهم فيحاول تصحيحها بتقديرات متعسفة، لم تخف علي.

وأقول لهؤلاء: قد نص العلماء على أنه لا يجوز تخريج شيء من الآيات، على تقديرات ضعيفة، لأن ذلك يؤدى إلى أن يكون فى القرآن ما ليس بفصيح، وهذا خطير جدًا، لأن القرآن ليس فيه إلا الفصيح والأفصح.

ولا أنبه على جميع الوقوف المخطئة، وإنما أنبه على ما كان قبحه ظاهرًا لا يخفى على متعلم، ثم استدركت بأن الشيخ المهدى الفاسى ألف رسالة فى بيان وقوف الهبطى الضعيفة ن وغير الصحيحة.

سورة البقرة

الآية الأولى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟﴾ (البقرة:٩٦)، الوقف الصحيح على: ﴿أَشْرَكُوا۟﴾ كما فى مصحف حفص.

والآية والدرة فى اليهود، قال الزمخشرى: وفيها توبيخ عظيم، لن الذين أشركوا لا يؤمنون بعاقبة، ولا يعرفون إلا الحياة الدنيا، فحرصهم عليها لا يستبعد، لأنها جنتهم، فإذا زاد عليهم فى الحرص، من له كتاب، وهو مقر الجزاء، كان حقيقًا بأعظم التوبيخ اهـ.

ووقف الهبطى على لفظ: ﴿حَيَوٰةٍ﴾ وهو خطأ لم يختص به، فقد قال بعض المفسرين: المراد بالذين أشركوا المجوس، كانوا يقولون لملوكهم: عش ألف نيروز وألف مهرجان، وضعفه ابن جزي، قال فى تفسيره: ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟﴾ فيه وجهان: أحدهما: أن يكون معطوفًا على ما قبله فيوصل به، والمعنى: أن اليهود أحرص على الحياة من الناس ومن الذين أشركوا، وخص الذين أشركوا بالذكر بعد دخولهم فى عموم الناس، لأنهم لا يؤمنون بالآخرة، بإفراط حبهم للحياة الدنيا، الآخر: أن يكون من الذين أشركوا ابتداء كلام، فيوقف فيما قبله، والمعنى: من الذين أشركوا قوم: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ

﴿أَلْفَ سَنَةٍ﴾(البقرة:٩٦)، فحذف الموصوف، وقيل: يراد به المجوس، لأنهم يقولون لملوكهم عش ألف سنة، والأول أظهر، لأن الكلام إنما هو فى اليهود، وعلى الثانى خرج الكلام عنهم. أهـ.

وقال الإمام الرازي فى تفسيره – بعد حكاية القولين: القول الأول(١): لأنه إذا كانت القصة فى شأن اليهود خاصة، فالأليق بالظاهر أن يكون المراد: ولتجدن اليهود أحرص على الحياة من سائر الناس ومن الذين أشركوا، ليكون ذلك أبلغ فى إبطال دعواهم، وفى إظهار في قولهم: (إن الدار الآخرة لنا لا لغيرنا) أهـ.

واختار هذا القول أيضًا ابن جرير الطبرى، وهو المتعين للذى لا يجوز غيره فى الآية، لوجهين:

الأول: أنه موافق لسياق الآيات السابقة واللاحقة، ومراعاة السياق واجبة، غفل عنها كثير من المفسرين، فوقعوا بسبب ذلك فى أغلاط نبهت علي بعضها فى قصة داود عليه السلام، وهذا الموضع منها وإن لم أنبه عليه هناك، فأي ارتباط بين تعجيز اليهود وتكذيبهم فى دعواهم، وبين قول المجوس

(١) لفظ أولى يستعمل فى مثل هذا الموضع بمعنى أجب، كقولهم: الجمع بين الدليلين إذا أمكن، أولى، إذا احتمل الكلام والتأسيس، فالأخير أولى، وهكذا.

لملوكهم : عش ألف سنة؟!.

الثانى: أن حمل ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ﴾ على الابتداء يحتاج إلى تقدير موصوف محذوف، وهو قوم أو أناس، والأصل عدم التقدير، ولا ضرورة تدعو إليه فى هذا الموضع.

الثالث: أن حمل ذلك الجملة على الابتداء يوقع فى الكلام اضطرابًا، وعدم تناسب، إذ بينما سياق الكلام على اليهود، ينتقل فجأة إلى المشركين، ثم يعود إلى اليهود أيضًا، وكلام الله تعالى يمشى فى تناسق وانتظام، فهو منزه عن هذا الاضطراب.

ثم رجعت إلى تفسير الجلالين، وهو يعتمد القول الصحيح فى الآية، فوجدته يقول: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ﴾ لام قسم ﴿أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ﴾ وأحرص ﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ﴾ المنكرين للبعث، عليها لعلمهم بان مصيرهم النار، دون المشركين وإنكارهم له. أهـ.

وجملة ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ﴾ مستأنفة، لبيان حرض اليهود على الحياة.

الآية الثانية: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ ﴿١٨٠﴾﴾ (البقرة:١٨٠)، الوقف على ﴿بِٱلْمَعْرُوفِ﴾، أو ﴿ٱلْمُتَّقِينَ﴾.

ووقف الهبطى على ﴿خَيْرًا﴾ ففصل بين الفعل وهو كتب المبنى للمجهول، ونائب الفاعل، وهو الوصية وتصحيحه يحتاج إلى تقدير، فيه تكلف، وخروج عن الظاهر، لغير ضرورة ولا حاجة.

الآية الثالثة: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ (البقرة:٢١٠)، الوقف على ﴿ٱلْأَمْرُ﴾ كما فى مصحف حفص، ووقف الهبطي على ﴿ٱلْغَمَامِ﴾ ففصل بين الفاعل والمعطوف عليه، بلا داع ولا موجب.

الآية الرابعة: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا۟ ٱللَّهَ عُرْضَةً لِّأَيْمَٰنِكُمْ أَن تَبَرُّوا۟ وَتَتَّقُوا۟ وَتُصْلِحُوا۟ بَيْنَ ٱلنَّاسِ﴾ (البقرة:٢٢٤)، الوقف على ﴿ٱلنَّاسِ﴾ كما فى مصحف حفص وقالون، ووقف الهبطى على ﴿لِّأَيْمَٰنِكُمْ﴾ ففصل بين النهى والمنهى عنه، ويمكن تخريجه على وجوه ضعيفة، يتنزه عنها كلام الله تعالى.

الآية الخامسة: ﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ ٱللَّهُ﴾ (البقرة:٢٨٢)، الوقف على اسم الجلالة، كما فى مصحف حفص وقالون، ووقف الهبطى على ﴿يَكْتُبَ﴾، وتخريجه يجعل الكاف فى كما، كتعلقه بقوله: فليكتب، قلق كما قال أبو حيان، لأجل الفاء، قال: ولأجل انه لو كان متعلقًا بقوله: ﴿فَلْيَكْتُبْ﴾ لكان النظم: فليكتب كما علمه الله، ولا يحتاج إلى

تقديم ما هو متأخر فى المعنى أهـ.

سورة آل عمران

ألآية الأولى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ﴾ (آل عمران:٧)، الوقف على ﴿مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ﴾ كما فى مصحف حفص وقالون، وكلمة ﴿مِنْهُ﴾ خبر مقدم، و﴿ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ﴾ مبتدأ مؤخر، ولكن الهبطى وقف على لفظ ﴿مِنْهُ﴾، فدل على انه لا يعرف النحو، لأنه فصل بين المبتدأ والخبر، وصير المبتدأ بلا خبر.

الآية الثانية: ﴿كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ (آل عمران:١١)، الوقف على ﴿قَبْلِهِمْ﴾ كما فى مصحف حفص، ووقف الهبطى على ﴿فِرْعَوْنَ﴾، ففصل بين المعطوف والمعطوف عليه من غير داع، وأوهم أن ﴿كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِنَا﴾ بيان لدأب الذين قبل آل فرعون فقط، وهو إيهام قبيح.

ومثله فى الفصل بين المتعاطفين بلا ضرورة، قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿٥٣﴾﴾ (البقرة:٥٣)، وقف الهبطى على ﴿ٱلْكِتَـٰبَ﴾، ولا قائل به.

ألآية الثالثة: ﴿وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾ (آل عمران:١٩)، الوقف على ﴿بَيْنَهُمْ﴾

كما فى مصحف حفص وقالون، ووقف الهبطى على ﴿ٱلْعِلْمُ﴾ ففصل بين جزئي الجملة بدون سبب، لن بغيًا مفعول له والعامل فيه اختلف، فالفصل بينهما فصل بين الفعل ومفعوله، وهو غير جائز.

سورة النساء

ألآية الأولى: ﴿وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَٰلِيَ مِمَّا تَرَكَ ٱلْوَٰلِدَانِ وَٱلْأَقْرَبُونَ﴾ (النساء:٣٣)، الوقف على ﴿وَٱلْأَقْرَبُونَ﴾ كما فى مصحف حفص وقالون، لأن الوالدان فاعل ترك، والأقربون معطوف عليه، ووقف الهبطى على ﴿تَرَكَ﴾ ففصل بين الفعل وفاعله، وقد وجه وقفه بتقديرات لا داعى لها، ويكفى فى ردها أن الأصل عدم التقدير.

الآية الثانية: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَن يُقَٰتِلُوكُمْ أَوْ يُقَٰتِلُوا۟ قَوْمَهُمْ﴾ (النساء:٩٠)، الوقف على ﴿قَوْمَهُمْ﴾ كما فى مصحف حفص وقالون.

وجملة حصرت، حال فهو تتمة الجملة ومحل فائدتها، ووقف الهبطى على ﴿جَآءُوكُمْ﴾ ففرق بين جزئي الجملة، وضيع فائدتها المقصودة.

الآية الثالثة: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا﴾ (النساء:٩٢)، الوقف على ﴿خَطَـًٔا﴾ كما فى مصحف حفص وقالون، وزاد الهبطى الوقف على ﴿مُؤْمِنًا﴾ ففصل بين المستثنى والمستثنى منه بدون داع.

الآية الرابعة: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ (النساء:١٧١)، الوقف على ﴿مِّنْهُ﴾، كما فى مصحف حفص وقالون، وجملة ألقاها حال، ووقف الهبطى على ﴿وَكَلِمَتُهُۥٓ﴾، ففصل بين الحال وصاحبها.

سورة المائدة

الآية الأولى: ﴿فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلنَّـٰدِمِينَ ﴿٣١﴾ مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ (المائدة:٣١/ ٣٢)، الوقف على ﴿ٱلنَّـٰدِمِينَ﴾ كما فى مصحف حفص وقالون، وهو وقف لازم لانتهاء الآية، ثم يستأنف الكلام بقوله تعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا﴾ و﴿مِنْ أَجْلِ﴾ جار ومجرور، متعلق بكتبنا، وهو علة له.

والمعنى: من أجل قتل أحد بنى آدم لأخيه ظلمًا، كتبنا على بنى إسرائيل تغليظ الآثم فى القتل العمد والعدوان، وهذا المعنى واضح موافق للسياق، ولكن الهبطى وقف على ﴿ذَٰلِكَ﴾ ففصل بين الفعل ومتعلقه، وقطع العلة عن معلولها، وصارت جملة ﴿كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ منقطعة عما قبلها، لا

رابط بينهما، وهذا إفساد لمعنى الآية، سامحه الله.

الآية الثانية: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ ٱلْبَحْرِ وَطَعَامُهُۥ مَتَٰعًا لَّكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ﴾ (المائدة:٦٩)، الوقف على ﴿وَلِلسَّيَّارَةِ﴾ كما فى مصحف حفص وقالون، و ﴿مَتَٰعًا﴾ مفعول له، متعلق بأجل، ووقف الهبطى على ﴿وَطَعَامُهُۥ﴾ ففصل بين الفعل ومفعوله بدون سبب.

الآية الثالثة: ﴿فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ لَشَهَٰدَتُنَآ أَحَقُّ مِن شَهَٰدَتِهِمَا وَمَا ٱعْتَدَيْنَآ﴾ (المائدة:١٠٧)، الوقف على ﴿ٱعْتَدَيْنَآ﴾، ووقف الهبطى على ﴿فَيُقْسِمَانِ﴾ ففصل بين الفعل ومتعلقه، بدون دليل.

والعجب أن الآية التى قبل هذه وهى: ﴿فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِى بِهِۦ ثَمَنًا﴾ (المائدة:١٠٦)، لم يقف على ﴿فَيُقْسِمَانِ﴾ بل وقف على ﴿قُرْبَىٰ﴾ مع أن الفعل فى الجملتين واحد، وله مثل هذا من التفريق بين المتماثلين، وسننبه عليه فى مواضعه بحول الله تعالى.

سورة الأنعام

الآية: ﴿قُلْ أَىُّ شَىْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً قُلِ ٱللَّهُ شَهِيدٌۢ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ﴾ (الأنعام:١٩)، الوقف على ﴿وَبَيْنَكُمْ﴾ وزاد الهبطى

فوقف على (اسم الجلالة)، وفصل بين المبتدأ والخبر، ويصح هذا الوقف على وجه مجروح، بأن يقدر اسم الجلالة مبتدأ محذوف الخبر، تقديره الله أكبر شهادة، ثم يضمر مبتدأ يكون شهيدًا خبر له، تقديره: وهو شهيد بينى وبينكم، قال أبو حيان: ولا يتعين حمله على هذا، بل مرجوح، لكونه أضمر فيه أخرا وأولاً، والوجه الذى قبله يعنى كونه مبتدأ وخبرًا، لا اضمار فيه، مع صحة معناه، فوجب حمل القرآن على الراجح، لا على المرجوح. أهـ.

سورة الأنفال

الآية الأولى: ﴿كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ فَأَخَذَهُمُ ٱللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ ۗ﴾ (الأنفال:٥٢)، الوقف على آخر الآية، ووقف الهبطى على ﴿فِرْعَوْنَ﴾ وفيه ما سبق فى نظيره، آل عمران، وفى مصحف حفص، وضع على كلمة فرعون (لا) إشارة إلى أن الوقف عليها غير جائز.

الآية الثانية: ﴿كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِمْ فَأَهْلَكْنَـٰهُم بِذُنُوبِهِمْ﴾ (الأنفال:٥٤)، وقف الهبطى أيضًا على ﴿فِرْعَوْنَ﴾، وفيه ما سبق فأن هذا وقف ممنوع.

سورة التوبة

المصحف المطبوع بالمغرب، يجعل فيه بياض، قبل كلمة ﴿بَرَآءَةٌ﴾ (التوبة:١)، إشارة إلى البسملة، وهذا شيء لا معنى له بل لا يجوز، وذلك لوجهين:

الأول: أن أهل المغرب لا يقرؤون البسملة فى السور كلها، لا فى الصلاة ولا خارجها، فلماذا يتركون لها بياضًا فى هذا الموضع؟!.

والآخر: أن سورة التوبة لم تنزل فيها البسملة أصلاً، فكيف يضعون بياضًا لأمر لم يكن؟!.

ووجه ثالث: وهو أن ذلك البياض يوحى لمن لم يعرف أن شيئًا من القرآن حذف، لا سيما حين يجد مصاحف المشرق خالية من ذلك البياض.

سورة يونس

الآية الأولى: ﴿إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ﴾ (يونس:٤)، الآية، وقف الهبطى على ﴿فَٱخْتَلَطَ﴾ وهو وقف ممنوع، لأنه فصل بين الفعل ومتعلقه، ولا أحد يجيزه.

ومن العجيب جدًا أن آية نظير هذه جاءت فى سورة الكهف، وهى قوله تعالى: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ﴾ (الكهف:٥٤)، الآية، لم يقف على ﴿فَٱخْتَلَطَ﴾ مع أن السياق فيها واحد وهذا يدل على أن الهبطى لم يكن يرجع فى موقوفه إلى قاعدة من علم العربية أو القراءات أو التفسير.

سورة يوسف

قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ يَٰٓأَبَانَا مَالَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ (يوسف:١١)، كثير من أهل المغرب يقرؤون ﴿تَأْمَنَّا﴾ بالفك وضم النون، وهو خطأ قراءته بالإدغام.

قوله تعالى: ﴿قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمَ ۖ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ ۖ﴾ (يوسف:٩٢)، الوقف على ﴿ٱلْيَوْمَ ۖ﴾ وجملة ﴿يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمْ ۖ﴾ دعاء لهم بالمغفرة، وهكذا ثبت فى الحديث، فقد جاء فى كتب السيرة: أن النبى ﷺ وقف على قريش وهو أسرى، يوم الفتح، فقال: [**ما تظنون أنى فاعل بكم؟**] قالوا: أخ كريم وابن أخ كريم، فقال ﷺ: [**أقول كما قل أخى يوسف: لا تثريب عليكم اليوم، أذهبوا فأنتم الطلقاء**] ولا أدرى لما وقف الهبطى على ﴿عَلَيْكُمُ﴾ وغير معنى الآية من الدعاء إلى الخبر؟.

سورة الكهف

قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾ (الكهف:٣٨)، كثير من أهل المغرب يقرؤون ﴿لَّٰكِنَّا۠﴾ بمد النون، والصواب ترك المد، وقوله تعالى: ﴿فَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِي ٱلْبَحْرِ سَرَبًا﴾ (الكهف:٦١)، وقف الهبطى على ﴿سَرَبًا﴾ فوافق الجمهور.

وفى قوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِي ٱلْبَحْرِ عَجَبًا﴾ (الكهف:٦٣)، وقف على ﴿ٱلْبَحْرِ﴾، قال ابن جزى فى تفسيره: يحتمل أن يكون هذا من كلام يوشع أى اتخذ الحوت سبيله فى عجبًا للناس، أو اتخذ موسى سبيل الحوت عجبًا، أى: تعجب هو منه، وأعرب عجبًا مفعول ثانى لاتخذ، مثل سربا، وقيل: إن الكلام تم عند قوله: ﴿فِي ٱلْبَحْرِ﴾ ثم ابتدأ التعجب فقال: عجبا، وذلك بعيد. أهـ.

ويأتى السؤال الماضى: لم اختار الهبطى الاحتمال البعيد؟

سورة الأنبياء

قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً﴾ (الأنبياء:٧٢)، الوقف على ﴿نَافِلَةً﴾ ووقف الهبطى على ﴿إِسْحَٰقَ﴾.

قال ابن جزي: واختار بعضهم الوقف على ﴿إِسْحَٰقَ﴾ لتبيان المعنى، وهذا ضعيف، لأنه معطوف على كل قول. أهـ.

فلم اختار الهبطى هذا القول الضعيف؟!.

سورة الحج

قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَۖ وَمَن يُعَظِّمۡ حُرُمَٰتِ ٱللَّهِ﴾ (الحج:٣٠)، قال ابن جزي: ذلك، هنا وفى الموضع الثانى مرفوع على تقدير الأمر ذلك كما يقدم الكاتب جملة من كتابه، ثم يقول: هذا وقد كان كذا وكذا أجاز بعضهم الوقف على قوله: ﴿ذَٰلِكَۖ﴾ فى ثلاثة مواضع من هذه السورة، وهى: ﴿ذَٰلِكَۖ وَمَن يُعَظِّمۡ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ﴾ (الحج:٣٢)، ﴿ وذلك ومن يشرك بالله ﴾()، لأنها جملة مستقلة، أو هو خبر ابتداء مضمر، والأحسن وصلها عند شيخنا أبى جعفر ابن الزبير، لأن ما بعدها ليس كلامًا أجنبيًا ومثلها: ﴿ذَٰلِكَۖ وَمَنۡ عَاقَبَ﴾ (الحج:٦٠)، و ﴿ذَٰلِكُمۡ فَذُوقُوهُ﴾ (الأنفال:١٤)، فى الأنفال، و ﴿هَٰذَاۚ وَإِنَّ لِلطَّٰغِينَ﴾(ص:٥٥)، أهـ. فوقف الهبطى هنا جائز.

سورة الفرقان

قوله تعالى: ﴿ٱنظُرۡ كَيۡفَ ضَرَبُواْ لَكَ ٱلۡأَمۡثَالَ فَضَلُّواْ فَلَا يَسۡتَطِيعُونَ سَبِيلٗا ۩﴾ (الفرقان:٩)، وقف الهبطى هنا على ﴿سَبِيلٗا﴾ وفى سورة الإسراء، وقعت هذه الآية أيًا، وقف الهبطى على ﴿فَضَلُّواْ﴾ (الإسراء:٤٨)، ولا أدرى لم فرق بينهما مع أن سياقهم واحد؟.

وهذا يدل على أنه لا يرجع إلى قاعدة، وإنما يرجع إلى ما يظهر له.

سورة سبأ

قوله تعالى: ﴿ٱعۡمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكۡرٗاۚ﴾ (سبأ:١٣)، قال ابن جزي: حكاية ما قيل لآل داود، وانتصب شكرًا، على أنه مفعول لأجله، ومصدر من المعنى، لأن العمل بشكره، تقديره: اشكروا شكرًا، أو مصدر فى موضع الحال: تقديره: شاكرين، أو مفعول به. أهـ.

فالوقف على ﴿شُكۡرٗاۚ﴾ كما فى مصحف حفص وقالون، وزاد الهبطى فوقف على ﴿دَاوُۥدَ﴾ وفصل بين الفعل ومفعوله، بلا سبب.

سورة يس

قوله تعالى: ﴿وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ ۝٥٧ سَلَٰمٞ قَوۡلٗا مِّن رَّبّٖ رَّحِيمٖ ۝٥٨﴾ (يس:٥٧/٥٨)، الوقف على ﴿يَدَّعُونَ﴾ وهو وقف تام.

وقف الهبطى على ﴿سَلَٰمٞ﴾ وهو خطأ، لأن الكلام عند يدعون، وسلام مبتدأ كما قال ابن جزي:خبره محذوف، تقديره: عليكم، أو خبره الفعل الناصب لقولا، تقديره: سلام يقال لهم قولا من رب رحيم، وأعراب ﴿سَلَٰمٞ﴾ صفة لما

يدعون، أو بدل منه، أو خبر عنه، لا يسلم من اعتراضات.

ولا ادرى لم يعدل الهبطى عن الوقف التام الواضح، إلى وقف يحتاج تصحيحه إلى تقدير وتكلف؟.

قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾﴾ (يس:٨٢)، تقدمت عبارة ﴿كُن فَيَكُونُ﴾ فى عدة سور، ويقف الهبطى فى كل واحدة منها على ﴿كُن﴾، وهو خطأ، لا يوجد فى مصحف حفص وقالون ولا غيرهما، لأنه يغير معنى الآية، إذ مقصودها: سرعة تنفيذ الأمر التكوينى، بدون مهلة، والوقف على ﴿كُن﴾ يضيع هذا المقصود.

ويضاف إلى ذلك: أن لفظ ﴿كُن﴾، ليس مقصود لذاته، بل لما يترتب عليه، فالوقف عليه خطأ لا محالة.

سورة الصافات

قوله تعالى: ﴿وَيُقْذَفُونَ مِن كُلِّ جَانِبٍ ﴿٨﴾ دُحُورًا وَلَهُمْ عَذَابٌ وَاصِبٌ ﴿٩﴾﴾ (الصافات:٨/ ٩)، الوقف على ﴿دُحُورًا﴾ أو ﴿وَاصِبٌ﴾.

قال ابن جزي: ﴿دُحُورًا﴾ أى طردًا وإبعاد وإهانة، ومن الدحر الدفع بعنف، وإعرابه مفعول لأجله، ومصدر من يقذفون على المعنى، أو مصدر فى موضع تقديره:

مدحورين. أهـ.

وزاد الهبطى وقفًا على ﴿جَانِبِ﴾ وصل بين الفعل ومفعوله بلا سبب.

سورة فصلت

قوله تعالى: ﴿وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُواْ يَدْعُونَ مِن قَبْلُ ۖ وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴿٤٨﴾﴾ (فصلت:٤٨)، قال ابن جزي: ﴿وَظَنُّواْ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾ الظن هنا بمعنى اليقين، والمحيص: الهرب، أى علموا أنهم لا مهرب لهم من العذاب، وقيل: يوقف على ظنوا، ويكون ما لهم استئنافًا، وذلك ضعيف. أهـ.

والهبطى اختار هذا الوقف الضعيف، ولا ادرى لم اختاره؟!.

سورة الدخان

قوله تعالى: ﴿أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ أَهْلَكْنَٰهُمْ﴾(الدخان:٣٧)، قال ابن جزي: ﴿وَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ عطف على قوم تبع، وقيل: هو مبتدأ، فيوقف على ما قبله، والأول أصح. أهـ.

ووقف الهبطى على ﴿تُبَّعٍ﴾ كما وقف على ﴿كَدَأْبِ ءَالِ فِرْعَوْنَ﴾ وفيه فصل بين المتعاطين بدون موجب.

سورة الجاثية

قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱخْتَلَفُوٓاْ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْۚ﴾ (الجاثية:١٧)، الوقف على ﴿بَيْنَهُمْۚ﴾ كما فى مصحف حفص وقالون، لأن بغيًا مفعول لأجله، والعامل فيه اختلفوا.

والهبطى وقف على ﴿ٱلْعِلْمُ﴾ وفصل بين الفعل ومفعوله، بدون دليل.

سورة الأحقاف

قوله تعالى: ﴿فَٱصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُوْلُواْ ٱلْعَزْمِ مِنَ ٱلرُّسُلِ وَلَا تَسْتَعْجِل لَّهُمْۚ﴾ (الأحقاف:٣٥)، الوقف على ﴿لَّهُمْۚ﴾ وهو وقف واضح يدركه من قرأ المقدمة الأجرومية.

ولكن الهبطى وقف على ﴿تَسْتَعْجِل﴾ وهو ممنوع باتفاق كما يبق فى سورة يونس، حين وقف على اختلط.

سورة الذاريات

قوله تعالى: ﴿كَانُواْ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ۝١٧﴾ الوقف على ﴿يَهْجَعُونَ﴾، ووقف الهبطى على ﴿قَلِيلًا﴾ وهو وقف باطل ممنوع، ولست أدرى ما الذى دعاه إليه؟

سورة المعارج

قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَآئِلٌۢ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ ۝١ لِّلْكَٰفِرِينَ لَيْسَ لَهُۥ دَافِعٌ ۝٢ مِّنَ ٱللَّهِ ذِى ٱلْمَعَارِجِ ۝٣ تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ۝٤﴾ (المعارج:١/ ٤)، ينبغى أن يكون الوقف على ﴿إِلَيْهِ﴾ لئلا يتوهم أن في يوم تعلق بتعرج مع أنه صفة لعذاب أى يعذب واقع الكافرين فى يوم كان مقداره، الآية.

سورة النبأ

قوله تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١﴾ (النبأ:١)، قال ابن جزي: عم، عن ما، أدغمت النون فى الميم، وحذفت ألف ما، لأنها استفهامية، تقديرها: عن أى شيء يتسألون؟ ويتعلق عن النبأ، بفعل محذوف يفسره الظاهر، تقديره: يتساءلون عن النبأ، ووقعت هذه الجملة جوابًا عن الاستفهام، وبانًا للمسئول عنه، كأنه لما قال: عم يتساءلون؟ أجاب فقال: يتساءلون عن النبأ العظيم، وقيل: يتعلق عن النبأ، بيتساءلون الظاهر، والمعنى على هذا: لأى شيء يتساءلون عن النبأ العظيم؟ والأول أفصح وأبرع، وينبغى على ذلك أن يوقف على قوله: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١﴾ وهكذا هو فى مصحف قالون، أما الهبطى، فوقف على ﴿عَمَّ﴾ وهو وقف غير جائز، ولم يقل به أحد من القراء.

سورة البروج

قوله تعالى: ﴿ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾﴾ (البروج:١٥)، الوقف على ﴿ٱلْمَجِيدُ﴾ لأنه أخر الآية، وهو صفة الله أيضًا، ووقف الهبطى على ﴿ٱلْعَرْشِ﴾ وهو وقف غير تام، فلا يجوز.

سورة المسد

قوله تعالى: ﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ﴿٣﴾ وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ ﴿٤﴾﴾ (المسد:٣/ ٤)، الوقف على ﴿لَهَبٍ﴾، ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلْحَطَبِ﴾ مبتدأ وخبر، ووقف الهبطى على ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ﴾ فيحتاج إلى تقدير حذف مبتدأ، ويكون حمالة خبر عنه، والتقدير: وهى حمالة الحطب ولكن الأصل عدم التقدير.

والله تعالى أعلم.

خاتمة

تشتمل عل مسائل:

الأولى: اقتصرت فى هذا الجزء على الوقف الواضح خطأها والتى يحتاج تصحيحها إلى تكلف فى التقدير، أو تعسف فى التأويل، يجب تنزيه كلام الله عنه.

وتركت وقوفًا كثيرة، هى خطأ أيضًا، لكن يمكن تصحيحها بضرب التقدير المقبول.

والمقرر عند العلماء: أنه لا يجوز تخريج شيء من الآيات القرآنية، على قول ضعيف، أو إعراب مرجوح، أو تأويل متكلف. لأن ذلك يؤدي إلى أن يكون فى القرآن ما ليس بفصيح وهو غير جائز.

إذ القرآن فيه الفصيح والأفصح فقط، كما هو منصوص عليه فى علوم القرآن.

الثانية: لا أرى وجهًا للمتمسك بوقف الشيخ الهبطى مع ما فيها من انتقاد واعتراض، بل يجب إنشاء وقوف أخرى صحيحة.

والطريق على ذلك شيئان:

أحدهما: أن يقوم شخص أو أكثر بمراجعة المصحف الشريف على بعض التفاسير، مثل تفسير ابن حيان وابن جزي وابن عطية، ويعمل الوقوف على حسب ما يشيرون إليه.

ثانيهما: أن نتبع الوقوف الموجودة فى مصحف مصر فإ،ها وقوف محررة على ما فى كتب التفاسير وليس فيها وقف ضعيف فضلاً عن ممنوع ويطبع عليها مصحف ورش عندنا، والوقوف لا تختلف باختلاف القراءات، فإن قراء مصر، مثل الشيخ صديق المنشاوى والشيخ الحصرى والشيخ مصطفى إسماعيل يقرءون قراءة ورش بالوقوف الموجود فى مصاحفهم، وهى وقوف سليمة، فى غاية الصحة، ولا يعرفون وقوف الشيخ الهبطى، ولا سمعوا به، ولم تغير وقوفهم شيئًا من قراءة ورش، فلو عملنا بها فى مصاحفنا تخلصنا من وقوف أقل ما يقال فيها: أنها تحتاج على تصحيح وتصويب.

الثالثة: فى التعريف بالشيخ الهبطى –رحمه الله–: قال العلامة سيدى محمد بن جعفر الكتانى فى (سلوة الأنفاس): ومنهم الشيخ الإمام العالم العلامة الهمام الفقيه الأستاذ المقرء الكبير، النحوى الفرضى الشهير الولى الصالح، والعلم الواضح، أبو عبد الله سيدى محمد بن أبى جمعة الهبطي، منسوب لبلاد الهبط، الصماتى الفاسى، صاحب تقييد وقف القرآن، ترجمة الأستاذ صاحب وقف القرآن العزيز، توفى

بمدينة فاس سنة ثلاثة وتسعمائة أهـ.

وقد كان ﷺ عالم فاس فى وقته فقيهًا نحويًا فرضيًا أستاذ مقرئًا عارفًا بالقراءات، مرجوعًا إليه فيها، وكان موصوفًا بالخير والفلاح، والبركة والصلاح ذا أحوال عجيبة، وأسرار غريبة، أخذ عن الشيخ أبى عبد الله محمد بن غازى وغيره، وأخذ عنه الأستاذ أبو عبد الله محمد بن على بن عدة الأندلسي وجماعة، وأستقر عمل قراء فاس ومراكش وما والاهما من جميع هذا المغرب الأقصى من زمانه إلى زماننا هذا، على اعتماد ما قيد عنه ومن وقف القرآن العزيز، وقد قيد عنه ما قيد من ذلك باعتبار قول من أخذ من شيوخ المقرئين فى الوقف والابتداء، بمراعاة الإعراب والمعنى، ولمن كان قد وقع له فى مواضع من ذلك ما وقع مما لا يخلو عنه البشر، من مواقع ضعيفة، وأخرى بعدم الصحة موصوفة، لكت تلقاه قراء المغرب بالقبول، وعملوا عليه فى التعلم والتعليم.

وقد وضع العلامة الصوفى البركة أبو عبد الله سيدى محمد المعدي بن أحمد بن على بن يوسف الفاسى شارح (دلائل الخيرات) موضوعًا بين فيه أحكام تلك المواضع سماه (الدرة الغراء فى وقف القراء) وكذلك الشيخ الأستاذ أبو عبد الله محمد بن عبد السلام الفاسي، ألف فى ذلك تأليفًا مستقلاً، قال فيه ما نصه: وقد سمعت من شيخنا العلامة أبى

زيد مولاي عبد الرحمن بن أدريس المنجرة الشريف ما حاصله: أن العلامة أبا عبد الله محمد بن يوسف السنوسي التلمساني، ورد على محروسة فاس، فاجتمع مع الهبطى فراجعه فى بعض الأوقاف المقيدة عنه، على جهة أفسادها وكان الهبطي من أصحاب الأحوال، فأخذته الحال، فقال للسنوسي: أنظر إلى اللوح المحفوظ، فإنها موجودة فيه، فنظر السنوسي إلى اللوح، وكشف له عنها، فرآها فيه كما هى مقيدة عن الهبطي، فلم يسعه إلا التسليم، ثم عمل على قراءة ختمة بمقتضاها على الشيخ الهبطي، وكان ذلك سبب إقبال الناس على ما قيد عنه.

هذا حاصل الحكاية، وإن كنت لم أضبطها عنه كل الضبط، لطول الزمن، وتناسبها من البال، وبعد ففى النفس منها شيء، وذلك أن السنوسي توفى خمس وتسعين وثمانمائة، وقيل على رأس تسعمائة، والهبطي الذى قيد عنه ما قيد توفى سنة ثلاثين وتسعمائة، فيبعد أن يكون السنوسي تلميذه، وإن كان كثير من الشيوخ تتأخر وفاتهم عن وفاة تلامذتهم بأزمان.

وفى نشر المثانى: محمد بن أبى جمعة الهبطي الصماتي – بالصاد والميم والتاء– بخط من يعتمد وصحح عليه.

وتوفي بمدينة فاس سنة ثلاثين وتسعمائة، فسأله فى

الجذوة وهو ممن أخذ عن الإمام ابن غازي، وعنه قيد الوقف. أهـ.

والحكاية السابقة، ذكرها أيضًا الأستاذ أبو العلاء سيدى إدريس ابن محمد المنجرة، لكن بسياق أخر، فإنه قال: وجل أهل المغرب إنما يعتنون بما قيد عن الشيخ الإمام محمد بن أبى جمعة الهبطي، عصرى الإمام العالم العامل سيدى محمد بن يوسف السنوسي الحسني، وصاحب حكايته، وهى إن الإمام السنوسي، كان دأبه، ما التقى بأحد اختص بفن له فيه باع أوفر منه، ألا وقرأ عليه، وأخذ عنه ذلك الفن، ولما التقى بالشيخ الهبطى، وسأل منه أن يقرأ عليه القرآن بوقف ما اصطلح عليه من الوقف، فأجابه إلى ذلك، وقرأ عليه حتى بلغ قوله تعالى: ﴿قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ﴾ (يونس:٥٩)، فوقف السنوسي على: ﴿لَكُمْ﴾ فأبى الشيخ الهبطي الوقف عليها، ثم عاد السنوسي ولم يأب إلا الوقف، فمنعه الهبطي، فإذا بالسنوسي رفع رأسه، شاخصًا بصره إلى السماء، فغاب عن حاله قليلاً، ثم رجع لحاله، ثم قال: والله لهكذا هى فى اللوح المحفوظ، يعنى الوقف بها وفق ما ذهب إليه الهبطي وادعاه ﷺ، وناهيك بها منقبة لهما أهـ ما فى السلوى.

وأقول: لا شك عندى فى صلاح الشيخ الهبطي وفضله – رحمه الله– لكن لى ملاحظات على ما ذكر فى ترجمته.

منها: أنه حصل الاعتراف بأن وقوفه فيها الضعيف وفيها غير الصحيح.

فيجب شرعًا تغيير تلك الوقوف، وتركها لئلا يبقى كتاب الله تعالى، بوقوف فاسدة.

وجريان العمل بها، لا ينتهض عذرًا فى ترك هذا الواجب، لأن العمل ليس بإجماع، والإثم حاصل بترك تغييرها.

ومنها: دعوى الهبطي قيد الوقف عن ابن غازي، مستبعدة، لأن مقام ابن غازي – فى نظري- يجل عن الأخطاء الواقعة فى تلك الوقوف.

ومنها: الحكاية المنسوبة للسنوسي مع الهبطي، قصد بها تأييد الهبطي فى وقوفه بطريق الكرامة، وهى غير صحيحة لوجوه:

الأول: أن الوقف علم من علوم القرآن الكريم، له أصول وقواعد، ما وافقها قُبل، وما لم يوافقها لم يقبل، ولا دخل هنا للوح المحفوظ.

الثانى: أن علماء كثيرين من المتقدمين والمتأخرين، ألفوا فى علم الوقف كتبًا كثيرة، بينوا فيها الوقف التام والناقص والممنوع، وغير ذلك مع بيان دليله، ولم يقل احد منهم: أنه رأى ما كتبه فى اللوح المحفوظ.

الثالث: أن تلك الحكاية، ذكرت بأسلوبين مختلفين، وذلك دليل على أنها مصنوعة.

الرابع: أن دعوى وجود الوقوف المخطئة فى اللوح المحفوظ دعوى خطيرة جدًا، لأنها تقتضى وقوع الخطأ فى اللوح الذى حفظه الله عنده، وهذا كفر ممن اعتقده، ويأتى سؤال وهو:

الخامس: كيف يقر الله تعالى فى اللوح المحفوظ وقوفًا ضعيفة وفاسدة؟!!

الحقيقة: أن أنصار الشيخ الهبطي ومحبيه عجزوا عن يؤيدوا وقوفه بدليل علمي، فلجئوا إلى حكاية اللوح المحفوظ، وهى حكاية عجيبة، لم تخطر على بال احد من مخلوقات الله تعالى، وهى مثل من زعم أن قراءه أهل الجنة بقراءة ورش !!

والعجب أكثر ممن يصدق هذه الخرافات ويسجلها على أنها حقائق تروى وتنقل!!!

نسأل الله تعالى أن يلهمنا رشدنا، ويرزقنا السداد فى القول، والصلاح فى العمل، ويهدينا سواء السبيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم.

الحجة المبينة

لصحة فهم عبارة المدونة

لأبى الفضل

عبد الله بن محمد بن الصديق الغمارى

تأسست : ١٩٣٥

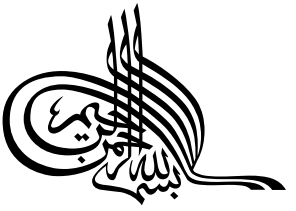

رقم الإيداع بدار الكتب
١٩٩٧ /٤٢٧١
الترقيم الدولى I.S.B.N
977-5437-25-3

جميع حقوق الطبع والتحقيق والشرح والتعليق والنشر والتوزيع والنقل والترجمة والاقتباس حسب قوانين النشر

خاصة بمكتبة القاهرة

لصاحبها: على يوسف سليمان وأولاده

١٢ شارع الصنادقية بالأزهر **ت : ٢٥٩٠٥٩٠٩**

١١ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر **ت : ٢٥١٤٧٥٨٠**

جوال : ٠١٢٢٧٥٠٩٤٢ / ٠١٠٠١٢٢٠١١٢

رمز بريدى ١١٥١١ الأزهر ـ القاهرة

tarekali5992@yahoo.com

جمهورية مصر العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله حمدًا دائمًا بدوامه، والشكر له على توالي أنعامه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله.

أما بعد:

فهذا جزء أكتبه فى وضع اليمين على الشمال فى الصلاة المكتوبة، لا من جهة سنيته الثابتة بالتواتر من فعل النبى ﷺ وقوله، ومن فعل الصحابة والتابعين، لكن من جهة تبين خطأ وقع فى فهم رواية ابن القاسم، فى هذا الموضوع، فأقول مستعينًا بالله ومعتمدًا فى جميع أموري عليه، جاء فى المدونة الكبرى ج ١ ص ٧٤ ما نصه:

الاعتماد فى الصلاة والاتكاء ووضع اليد على اليد.

قال: وسألت مالكًا عن الرجل يصلي إلى جنب حائط فيتكئ على الحائط؟ قال: أما فى المكتوبة فلا يعجبنى، وأما فى النافلة، فلا أرى بذلك بأسًا.

قال ابن القاسم: والعصا تكون فى يده بمنزلة الحائط، قال: وقال مالك: إن شاء اعتمد، وإن شاء لم يعتمد، وكان لا يكره الاعتماد، وقال فى ذلك على قدر ما يتفق به، فينظر ما هو

أرفق به فليصنعه.

قال: وقال مالك فى وضع اليمنى على اليسرى فى الفريضة.

قال: لا أعرف ذلك فى الفريضة، ولكن فى النوافل إذا طال القيام، فلا بأس بذلك به على نفسه.

سحنون عن ابن وهب عن سفيان الثورى عن غير واحد من أصحاب رسول الله ﷺ: أنهم رأوا رسول الله ﷺ واضعًا يده اليمنى على اليسرى في الصلاة.

هذه عبارة المدونة بتمامها، لم نقص منها حرفًا، ومنها فهم المالكية كراهية وضع اليمين على الشمال فى المكتوبة، واختلفوا فى سببها على أقوال:

حكاها صاحب المختصر، فى قوله: وهل يجوز القبض فى النفل أو أن طول، وعلى كراهته فى الخوض للاعتماد، أو خيفة اعتقاد وجوبه، أو إظهار خشوع تأويلات أهـ.

ولابد أن أحد متقدمى شراح المدونة، فهم منها الكارهة، ثم تبعه المتأخرون تقليدًا من غير تمحيص، ثم تعصبوا لإرسال اليدين فى الصلاة، حتى زعم زاعم منهم أن النبى ﷺ كان يرسلها فى صلاته، وهو كذب يستوجب قائله لعنة الله وعذابه، وزعم آخر منهم: أن وضع اليمنى على اليسرى فى

الصلاة منسوخ، وهذا أيضًا كذب بحت.

ولسنا بصدد تبيين سنية وضع اليمين على الشمال فى الصلاة، فقد شبق إلى بيان ذلك كثيرون، منهم المسناوى، والشيخ المكى بن عزوز، وسيدى محمد بن جعفر الكتانى، وشقيقنا أبو الفيض.

وبلغنى عن شيخنا بالإجازة الشيخ أبى شعيب الدكالي: أنه قال متحديًا لمن يتعصب إرسال اليدين: من وجد حديثًا ولو ضعيفًا يصرح بأن النبى ﷺ صلى مرسلاً يديه، فلينقشه على رخامة، وأنا أعطيه بوزنها فضة.

وهذا أشد ما يكون فى التحدى.

ما المراد بعبارة المدونة؟

إذا أراد شخص أن يفهم كلاًا فهمًا صحيحًا موافقًا لغرض المتكلم به، فلينظر إلى دلالة السياق، والسباق.

ما هو السياق؟

السياق بالمثناة التحتية، هو الموضوع الذى سبق الكلام لأجله، ودار البحث فيه.

وما هو السباق؟

السباق بالموحدة، هو ما يسبق الجملة المراد فهمها، فبمراعاة هاتين الدلالتين، يظهر مراد المتكلم، ظهور بينًا، وتصح نسبته إليه نسبة صحيحة.

وأكثر الخطأ فى فهم كلام الفقهاء، سببه عدم الالتزام بما ذكرناه، لغفلة أو ذهول.

وإذا تأملنا عبارة المدونة، مع ملاحظة السياق وجدناها معنونة بعنوان: الاعتماد فى الصلاة والاتكاء ووضع اليد على اليد.

فهذا موضوع بحثها، وجرى الكلام فيها عن المصلى يتكئ على الحائط، وعن العصا تكون فى يده، أنها بمنزلة الحائط، وعن الاعتماد فى الصلاة عمومًا وقول مالك: إن شاء اعتمد وإن شاء لم يعتمد...الخ كلامه.

ثم قال: وقال مالك فى وضع اليمنى على اليسرى فى الفريضة: لا أعرف ذلك فى الفريضة.

فهم منها بعض شراح المدونة كراهة وضع اليمنى على اليسرى فى المكتوبة، وهذا باطل لوجهين:

أحدهما: أن سياق الكلام وموضوع البحث الاعتماد

والاتكاء فى الصلاة، فإدخال حكم الكراهة هنا يأباه السياق، ولا يقبله، إذ يصير تقدير الكلام على هذا الفهم البال، وقال مالك: إن شاء اعتمد وإن شاء لم يعتمد، وكان لا يكره الاعتماد، وقال فى ذلك على قدر ما يرتفق به، فلينظر ما هو أرفق به فليصنعه، وقال مالك فى وضع اليمنى على اليسرى فى الفريضة: لا أعرف ذلك الوضع فى الفريضة من سننها فهو مكروه.

والكلام على هذا التقدير، يكون فى غاية الركاكة، لأنه لا يربط بين الاعتماد فى الصلاة، وبين الحكم على القبض بالكراهة.

والآخر: أن مالكًا يعرف القبض مشروعًا فى الصلاة، وؤوى فيه حديثين فى الموطأ، فكيف يقول هنا: لا أعرفه؟، هذا تهافت لا يليق بمقام مالك، ولا يصح أن يفهم من كلامه أو ينسب إليه.

ما أراده مالك

أذن فالمعنى الذى أراده مالك بقوله: لا أعرف ذلك فى الفريضة، اى لا أعرف الاعتماد على القبض فى الفريضة، لأنه يفعل استنانا فيكره قصد الاعتماد معه أيضًا، يؤيد هذا قوله: ولكن فى النوافل إذا ال القيام ف بأس بذلك أى بقصد

الاعتماد يعين به على نفسه، لأن النوافل بتوسع فيها.

لم بقصد مالك إلا هذا بدلالة السياق ألتى هى أساس فى فهم أى كلام، وعلى هذا لا يجوز أن ينسب إلى مالك كراهة القبض فى الفريضة اعتمادًا على هذه العبارة التى فهمت على غير ما قصد بها، ويؤيد ما قلناه: أن سحنونًا ختم الترجمة بما رواه عن ابن وهب عن سفيان الثورى عن غير واحد من الصحابة أنهم رأوا النبى ﷺ واضعًا يده اليمنى على اليسرى فى الصلاة، ليبين أن الإمام مالكًا قصد الاعتماد، لا وضع اليمين على الشمال.

ثم نعود إلى شرح عبارة المختصر على ضوء ما بيناه: فقوله : (وهل كراهته فى الفرض) إن كانت الكارهة مأخوذة من عبارة المدونة التى نقلناها، فهى غير صحيحة ومالك لم يقل بالكراهة تصريحًا ولا كناية، وإنما أشار إلى كرامة الاعتماد بالقبض فى الفريضة (**للاعتماد**) هذا عكس ما أراد مالك كما بينا (**أو خيفة اعتقاد وجوبه**) وهذا باطل، لأنه يؤدى إلى كراهة جميع المندوبات، ولأن رفع اليدين عند تكبيرة الإحرام مندوب ولم يقل أحد بوجوبه، ولأن المضر اعتقاد واجب، ليس واجبًا، لا اعتقاد ما ليس بواجب واجبًا، (**أو إظهار خشوع**) وهو باطل كسابقه لأنهما تعديل على الشارع، وهو غير جائز، وظهر بهذا القول بكارهة القبض فى الفرض وجوازه فى

النفل، نسب إلى مالك -رحمه الله- وهو برئ منه براءة الذئب من دم ابن يعقوب، وبهذه المناسبة أقول: مذهب مالك يحتاج إلى تنقيح وتحرير، لأن كثيرًا من مسائله ينبي على خلاف الدليل، كمسألتنا هذه، والسبب في ذلك: أن المالكية وخصوصًا منهم المغاربة، ليس عندهم روح البحث والتمحيص، بل يجمدون على قول الإمام أو ابن القاسم وأضرابه من كبار المذهب، ولا يعنيهم أن يكون ذلك القول الذي جمدوا عليه مخالفًا للقواعد، أو الدليل.

وإن بحث بعضهم فى قول من تلك الأقوال على سبيل الندرة، فإنه يعقب بحثه بقول: هذا مجرد بحث، والفقه مسلم، فلم يصنع شيء.

وهذا بخلاف الشافعية والحنفية، فإنهم يبحثون ويمحصون، ويناقشون أئمة مذهبهم، ويردون كثيرًا منها، لمخالفته الدليل، أو القواعد، ولقد قال لى بعض الأزهريين مرة: اعلم عند الشافعية والحنفية، أما المالكية فهم درويش، يعنى أنهم يتلقون قول من سبقهم من أهل المذهب، بدون مناقشة كأنه آية أو حديث.

أقرب دليل على هذا أمران:

أحدهما: مسألة عبارة المدونة التى بينا معناها الصحيح،

فإن بعض شراح المدونة، فهم منها كراهة القبض فى الفريضة، دون النافلة، فقلدوا هذا الفهم المخطئ، ولم يبحثوا فيه هل هو صحيح؟

والأمر الآخر: أن الشيخ الهبطي -رحمه الله- عمل وقوفًا للقرآن حسب فهمه، ولم يرجع فيها إلى قواعد اللغة العربية، ولا إلى علم القراءات، ولا كتب التفسير، فجاء كثير منها قبيحًا يفسد معنى الآية، أو يفرق بين الفعل وما يتعلق به، أو بين المبتدأ والخبر، أو بين العلة والمعلول، أو نحو ذلك، واستمر المغاربة عليها، من وقته إلى الآن، لم يفكر أحد منهم فى إصلاحها، حتى أعتقد العامة أن القرآن أنزل بهذه الوقوف، وقد ذاكرت بعض أهل العلم بهذا فوافق على كلامي، وذكر بعض الوقوف القبيحة التى استحضرها فى تلك الساعة.

ثم كتبت مقالاً في مجلة دعوة الحق، وذكرت فيه نماذج من تلك الوقوف الهبطية، واقترحت على وزارة الأوقاف أن تخص جماعة من العلماء العرافين بقواعد اللغة، والقراءات والتفسير، لإصلاح القبيح من تلك الوقوف بتغييرها بالصحيح الجيد فكان اقتراحى صيحة فى واد، ثم طلبت من صاحب مطبعة، أن يقوم بطبع مصحف عملت له وقوفًا صحيحة، فوافق، ولكنه اعتذر بأن المغاربة لا يأخذونه، بل يرفضونه ويعتبرونه مخالفًا لما اعتادوه، وأن كان خطأ.

واعتذاره صحيح، فإن المغاربة يجمدون على ما ألفوه حسنًا كان أو قبيحًا، ولهم قاعد يوجهون بها جمودهم، فيقولون: خطأ مشهور خير من صواب مهجور، وانفردوا بهذه القولة عن بقية المسلمين وغيرهم.

فلا أحد فى الدنيا يتمسك بالخطأ، لأنه مشهور، ويترك الصواب لأنه مهجور.

فاللهم غفرانك لهذه الكلمة القبيحة، ووفقنا لمعرفة الصواب، والتمسك به، و ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ (البقرة:٢٨٦)، ﴿وَتُبْ عَلَيْنَآ إِنَّكَ أَنتَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ (البقرة:١٢٨).

انتهى

بسم الله الرحمن الرحيم

تتميمًا للفائدة

ننشر ما أورده الحافظ العلامة الإمام ابن جزي المالكي فى تفسيره المسمي (بكتاب التسهيل لعلوم التنزيل) فى الباب التاسع من المقدمة، قال ما نصه:

«الباب التاسع فى الوقف، وهى أربعة أنواع: وقف تام، وحسن، وكاف، وقبيح، وذلك بالنظر إلى الإعراب، والمعنى فإن كان الكلام مفتقرًا إلى ما بعده فى إعرابه أو معناه، وما بعده مفتقر إليه كذلك، لم يجز إليه الفصل بين كل معمول وعامله، وبين كل ذي موصول وصلته، وإن كان الكلام الأول مستقلاً يفهم دون الثانى، إلا أن الثانى مستقل إلا بما قبله، فالوقف على الأول كاف، وذلك فى التوابع والفضلات، كالحال والتمييز والاستثناء، وشبه ذلك، إلا أن وصل المستثنى المتصل أكد من المنقطع ووصل التوابع والحال إذا كانت أسماء مع ذات أكد من وصلها إذا كانت جملة، وإن كان الكلام مستقلاً والثانى كذلك، فإن كان في قصة واحدة فالوقف على الأول حسن، وإن كن فى قصتين مختلفتين فالوقف تام، وقد يختلف الوقف باختلاف الإعراب أو المعنى، وكذلك اختلف الناص فى كثير من أقوالهم فيها: راجح، ومرجوح، وباطل،

وقد يقف لبيان المارد وإن لم يتم الكلام.

(تنبيه): هذا الذي ذكرنا من رعى الإعراب والمعنى فى المواقف، استقر عليه العمل، وأخذ به شيوخ المقرئين، وكان الأوائل يراعون رؤوس الآيات فيقفون عندها لأنها فى القرآن كالفقر فى النثر والقوافى في الشعر، ويؤكد ذلك ما أخرجه الترمذي عن أم سلمة ل أن رسول الله ﷺ كان يقطع قراءته بقوله: [**الحمد لله رب العالمين** [ثم يقف، [**الرحمن الرحيم**] ثم يقف.

انتهى.

الفهرس

المقدمة ٣
سورة البقرة ٧
سورة آل عمران ١١
سورة النساء ١٢
سورة المائدة ١٣
سورة الأنعام ١٤
سورة الأنفال ١٥
سورة التوبة ١٦
سورة يونس ١٦
سورة يوسف ١٧
سورة الكهف ١٨
سورة الحج ١٩
سورة الفرقان ١٩
سورة سبأ ٢٠
سورة يس ٢٠
سورة الصافات ٢١
سورة فصلت ٢٢
سورة الدخان ٢٢
سورة الجاثية ٢٣
سورة الأحقاف ٢٣

سورة الذاريات ٢٣
سورة النبأ ٢٤
سورة البروج ٢٥
سورة المسد ٢٥
خاتمة تشتمل عل مسائل: ٢٦
الحجة المبينة ٣٣
تتميمًا للفائدة ٤٤
الفهرس ٤٦